

الحاضر والمستقبل

الجوائح والأزمات: المساواة بين الجنسين والسلام والأمن في عالم جائحة فيروس كوفيد-19 وما بعده

مقدمة

إن تأثير فيروس كوفيد-19 (كورونا المستجد) قائم على نوع الجنس بشكل كبير. لذلك يجب أن يكون تحليل الصراعات الجندرية وحقوق الإنسان للنساء والفتيات في صميم الاستجابات العالمية القصيرة والطويلة الأجل وعمليات التعافي من فيروس كوفيد-19 والجوائح والأزمات المستقبلية. ويجب أن تقيّم هذه الاستجابات التأثير غير المتناسب للفيروس على الأشخاص والمجتمعات والبلدان بناءً على هوياتهم المتشابكة مثل الجنس والعمر والعرق والميول الجنسية والهوية الجنسية والإعاقة والأقليات الدينية والعرقية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لقضايا الوضع الاجتماعي والاقتصادي، وحالة العلاقة، وحالة اللاجئين أو الأشخاص النازحين داخليًا (IDP). بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تأخذ أي استجابة في الاعتبار كيف تؤثر جائحة كوفيد-19 والجوائح والأزمات المستقبلية على ديناميكيات الصراعات الجندرية نفسها. كما يجب أن تأخذ الاستجابات في الحسبان التأثير طويل المدى لفيروس كوفيد-19، فضلاً عن الآثار التي ستحدثها الأزمات والجوائح الناشئة في المستقبل على زيادة عدم المساواة والصراع. يلخص هذا التقرير نتائج أبحاث من 22 شريكاً في 10 دول.¹

ستمكن هذه المجموعة من الأدلة الحكومات والمجتمع الدولي² والمجتمع المدني من الاستجابة بشكل أفضل لجائحة فيروس كوفيد-19 والجوائح والأزمات المستقبلية، فضلاً عن الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بملف المرأة والسلام والأمن (WPS). وفي هذا البحث التشاركي، تم التشاور مع أكثر من 200 مؤسسة في أفغانستان وكولومبيا والعراق ولبنان وميانمار ونيجيرو وفلسطين والصومال وأوغندا وأوكرانيا حول تأثير جائحة فيروس كوفيد-19 على المساواة بين الجنسين والسلام والأمن. وقد أوضحت المؤسسات التوصيات الخاصة بالاستجابة لجائحة فيروس كوفيد-19 والجوائح والأزمات المستقبلية على الأصعدة المحلية والوطنية والدولية. وقد تمت الاستعانة في إعداد تلك المشاورات بـ **أداة ما وراء التشاورات Beyond Consultations**³ وتحدد التقارير القطرية الخاصة بجميع البلدان التوصيات الخاصة بكل سياق⁴. يحدد هذا التقرير النتائج على مستوى السياقات العشرة والتوصيات الشاملة. ولأسباب تتعلق بالسلامة، لا يتم ذكر أسماء المنظمات والمؤسسات المشاركة، ولكن نتوجه بالامتنان والعرفان لجميع المشاركين في المشروع على ما قدموه من وقت ومعرفة وخبرة، خاصة في ظل الاستجابة لجائحة عالمية أثرت على وقت المجتمع المدني وموارده وزادت من الطلب على الرعاية المجانية للنساء والفتيات.

التغييرات في حالة السلام والأمن والمساواة بين الجنسين في ظل جائحة فيروس كوفيد-19

على مدار أكثر من عام، أثرت جائحة فيروس كوفيد-19 على السلام والأمن والمساواة بين الجنسين. منذ إجراء البحث الخاص **بتقرير الشريك المشترك في عام 2020**، استمرت جائحة فيروس كوفيد-19 في التداخل مع أوجه الهشاشة وعدم المساواة القائمة وتفاقم مثل هذه المشكلات. ومنذ اختراع لقاحات فيروس كوفيد-19 وتوزيعها، ظهرت بالفعل أمثلة باعثة على القلق على عدم المساواة في الحصول على الرعاية الصحية. لذلك، ينبغي إتاحة الاختبارات واللقاحات الفعالة للجميع، بدلاً من برامج التطعيم الحالية حيث اشترت البلدان ذات الدخل المرتفع، التي تمثل 14 بالمائة فقط من سكان العالم، ما يصل إلى 53 بالمائة من اللقاحات المنتجة حتى الآن⁵.

¹ يشمل الشركاء منظمة أبعاد - مركز الموارد للمساواة بين الجنسين، منظمة "أكشن إيد" (ActionAid)، مؤسسة وكالات التنمية الدولية (AIDA)، مركز الموارد النسائية الأفغانية (AWRC)، منظمة أسودا - تمكين المرأة من القيادة، هيئة كير الدولية (CARE International)، مؤسسة بحوث ميامار التنويرية (EMReF)، منظمة العمل للمساواة من أجل السلام والأمن "GAPS"، مؤسسة جنفامي "GENFAMI"، منظمة إنترناشيونال ألرت، شبكة النساء العراقيات (IWN)، منظمة العمل القانوني العالمية (LAW)، منظمة ميرسي كوربس (Mercy Corps)، مؤسسة ناسناها الخيرية "Nasnaha Charitable Foundation"، منظمة سيفورولد (Saferworld)، مركز تنمية المرأة الصومالية (SWDC)، مؤسسة Womankind Worldwide، منظمة مركز البحوث والوثائق الخاصة بالدفاع عن المرأة (WARDC)، منظمة المرأة من أجل المرأة الدولية (WfWI)، ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (WCLAC)، رابطة النساء الدولية للسلام والحرية (WILPF)، مركز السلام الدولي للمرأة (WIPC).

² يشمل المجتمع الدولي الحكومات والوكالات متعددة الأطراف والمنظمات الدولية غير الحكومية الدولية والجهات المانحة وصناديق التمويل.

³ تدعم أداة ما وراء التشاورات (Beyond Consultations) المجتمع الدولي في إجراء مشاورات هادفة مع النساء المتضررات من الصراع. وباستخدام هذه الأداة، أكد الشركاء من أن المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين كانت متعددة الجوانب، ومن ثم فقد شملت النساء وغيرهن من الأعضاء من الفئات المقتصة والمهمشة. وقد شمل ذلك فئات الشباب، والشابات والفتيات، وذوي الإعاقة، والنساء المنتميات إلى الأقليات المختلفة، واللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً، والنساء والجماعات التي تمثل الأقليات الدينية والعرقية، والجماعات والمنظمات النسائية في الريف، ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الموجودة في ثلاثة إلى خمس مناطق على الأقل في كل بلد.

⁴ يرجى النقر على السياق للانتقال إلى التقرير الخاص بكل بلد: **عالمياً، أفغانستان، كولومبيا، العراق، لبنان، ميانمار، نيجيريا، فلسطين، الصومال، أوغندا، أوكرانيا**

⁵ Global Citizen, 2021. "خُصّصَت المملكة المتحدة مليار دولار للمساعدة في الحصول على لقاح فيروس كوفيد-19 للبلدان منخفضة الدخل"

ما تزال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، المسؤولة عن تقديم الخدمات إلى 2.2 مليون لاجئ فلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تواجه أزمة مالية تزداد من قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية. علاوة على ذلك، بدأت إسرائيل عملية التطعيم لمواطنيها في ديسمبر 2020، وتتصدر العالم في نسبة الأشخاص الذين تلقوا اللقاح. على الجانب الآخر، تهدف الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى بدء حملة التطعيم بحلول منتصف فبراير 2021. وعلى الرغم من الضغوط الدولية، رفضت إسرائيل حتى الآن تمديد حملة التطعيم للفلسطينيين، بما يتجاوز نقل بضعة آلاف من الجرعات فقط. وبالتالي، فإن الأراضي الفلسطينية المحتلة تواجه فترة ممتدة من الأزمة الناجمة عن جائحة فيروس كوفيد-19، مع عدم وجود إطار زمني لتجاوزها. في الفترة بين نوفمبر 2020 وفبراير 2021، استمرت الانتهاكات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين بل وزادت. وقد كانت هناك زيادة، على وجه الخصوص، في هدم المباني والتهديدات بالترحيل القسري للمجتمعات الرئيسية في الضفة الغربية.

وقد أعلنت حكومة كولومبيا عن مبادرة لمنح وضع قانوني مؤقت لمليون لاجئ ومهاجر فنزويلي. سيوفر هذا الوضع للاجئين والمهاجرين الفنزويليين تصاريح مدتها 10 سنوات تمنحهم حق الوصول القانوني إلى سوق العمل والتعليم وأنظمة الرعاية الصحية، فضلاً عن الخدمات الحكومية الأخرى.

وفي أوغندا، يستمر وضع تمويل منظمات حقوق المرأة في التدهور. تعاني العديد من منظمات حقوق المرأة الآن من تهديد وجودي لقدرتها على الاستمرار في العمل بما يتجاوز الرواتب الشهرية، حيث قطعت الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة تمويلها أو أعادت توجيه أموالها إلى أولويات ووكالات أخرى.⁶ ونتيجة لذلك، فإن منظمات حقوق المرأة تتعرض لخطر الإقصاء من الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي المتوسط والطويل الأجل من جائحة فيروس كوفيد-19 لإعادة البناء على قدم المساواة. كما أصبحت المساحة المدنية التي تعمل فيها منظمات حقوق المرأة مقيدة بشكل متزايد، حيث أمرت الحكومة الأوغندية بتجميد حسابات منظمة حقوق المرأة ومنظمة المجتمع المدني في ديسمبر 2020 بشأن مزاعم تمويل الإرهاب.⁷ وفي ظل إجراء الانتخابات العامة في أوغندا في فبراير 2021 وسط جائحة فيروس كوفيد-19، حظرت اللجنة الانتخابية الحملات الجماعية وحولتها إلى وسائل الإعلام والفضاءات الإلكترونية. وقد أثر ذلك بشكل غير متناسب على مشاركة المرشحات، وكثير منهن يفتقرن إلى وسائل الإعلام التقليدية والمنصات الإلكترونية ولا يستطعن تحمل تكاليف البث الإذاعي والتلفزيوني، مما أدى إلى منع بعض المرشحات الطموحات من الترشح للمناصب. وشهدت أوغندا أيضاً واحدة من أعنف حملاتها الرئاسية حتى الآن. ففي الفترة التي سبقت يوم الاقتراع، اعتقلت قوات الأمن بعنف عشرات الأشخاص، بمن فيهم أعضاء المعارضة والصحفيين والمرشحين الرئاسيين المعارضين. وأدى الرد الأمني على الاحتجاجات المطالبة بالإفراج عنهم إلى مقتل 54 شخصاً على الأقل، وفي أعقاب الانتخابات يتزايد القلق الآن بشأن حالات الاختفاء القسري المزعومة للمعارضين في جميع أنحاء البلاد.⁸

في أفغانستان، أوضح المشاركون في البحث تدهور التوقعات الاقتصادية وزيادة انعدام الأمن الوظيفي. فالنساء اللواتي فقدن وظائفهن عند تفشي الجائحة لم يتم إعادة توظيفهن. مما أدى إلى تدهور الوضع الأمني. وكانت هناك زيادة في عمليات القتل والاعتداء على ممثلي المجتمع المدني ووسائل الإعلام. وهذا يمثل مشكلة في حد ذاته ولكنه يعني أيضاً أن مجموعات وشبكات المجتمع المدني أقل قدرة على العمل. لقد أدت عملية توصيل اللقاح في أفغانستان بالفعل إلى تفاقم عدم المساواة. ولاحظ المشاركون في البحث أن توزيع اللقاح بدأ من كبار المسؤولين في الحكومة، بدلاً من أولئك الموجودين في الخطوط الأمامية للاستجابة مثل الممرضات والأطباء الذين هم أكثر عرضة للخطر.

في مارس 2021، شعر المشاركون في البحث أن وضع الرعاية الصحية في نيجيريا قد تدهور. فلا تستطيع حكومة نيجيريا تقديم معلومات محدثة ومحددة حول جائحة فيروس كوفيد-19 أو معدات الحماية الشخصية (PPE) للنساء والفتيات ذوات الإعاقة والنساء والفتيات المثليات. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة غير قادرة على تعزيز خدمات الرعاية الصحية العامة، ناهيك عن خدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية (SRHR) مثل رعاية ما قبل الولادة وبعدها. وبغض النظر عن عمليات القتل خارج نطاق القانون التي حدثت خلال مرحلة الإغلاق، تواجه نيجيريا أيضاً تحديات متعددة للصراع وانعدام الأمن، وكلها تهدد بجعل تأثيرات جائحة فيروس كوفيد-19 مدمراً بشكل خاص. فالمنطقة الواقعة في شمال نيجيريا المتأثرة بالفعل بالصراعات العنيفة معرضة بشكل خاص لخطر زيادة العنف. لقد زادت منظمة "بوكو حرام" هجماتها مع تزايد عدد الحالات في ولاية بورنو. ونتيجة لذلك، أعرب المشاركون في البحث عن قلقهم من عدم وجود إرادة سياسية لتنفيذ البرامج التي من شأنها إعطاء الأولوية للمشاركة مع المجتمع المدني العامل في مجالات المساواة بين الجنسين والسلام والأمن بدلاً من الجهات الفاعلة العسكرية، مما يحول دون إمكانية التوصل إلى حل مستدام لانعدام الأمن المتزايد في نيجيريا.

النتائج

توفر هذه القاعدة من الأدلة والتقارير والمشروعات توصيات واضحة لضمان استناد الاستجابات لجائحة فيروس كوفيد-19 والجوائح والأزمات المستقبلية إلى تحليل فعال وتشاركي يقوم على أساس النوع الاجتماعي ويركز على السلام والمساواة بين الجنسين. وسوف تعمل هذه التوصيات على تمكين الحكومات والهيئات المتعددة الأطراف والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمجتمع الدولي من تقديم سياسات وبرامج فعالة تأخذ في الاعتبار الآثار المتباينة لجائحة فيروس كوفيد-19 بالإضافة إلى الأزمات والجوائح المستقبلية.

⁶ ActionAid, 2020. "التمويل الإنساني والشراكات والتنسيق في أزمة كوفيد-19: وجهات نظر من المنظمات النسائية المحلية ومنظمات حقوق المرأة".

⁷ Daily Monitor, 2020. "المنظمات غير الحكومية تتحدى الحكومة أن تثبت مزاعم تمويل الإرهاب".

⁸ DW, 2021. "أوغندا: قلق بعد عمليات اختطاف الانتخابات المزعومة".

وقد وُضعت التوصيات الواردة في هذا التقرير من خلال دراسات مكتبية ومقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين من أكثر من 200 منظمة في 10 بلدان. وتوضح هذه المجموعة من الأدلة أن تأثير جائحة فيروس كوفيد-19 يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة القائمة بين الجنسين وكذلك الصراع وانعدام الأمن. إن آثار جائحة فيروس كوفيد-19 عالمية، لكنها ليست كونية. ففي حين أن هناك مسائل متكررة في جميع السياقات، فإنها تعبر عن نفسها بشكل مختلف اعتماداً على السياقات والهويات المتقاطعة للنساء والفتيات. يُظهر التحليل أن التأثير على النساء والفتيات على وجه الخصوص، وكذلك الرجال والفتيان، يتضاعف إذا كانوا من الأقلية، أو من أقلية دينية أو عرقية، أو يعانون من إعاقة، أو يعيشون في منطقة أو إقليم ريفي، أو من طبقة "متدنية" أو وضع اجتماعي اقتصادي متدهور، صغاراً أو كباراً، من المثليين والمثليات، أو إذا كانت المرأة أرملة، أو عازبة أو في منزل تعوله امرأة، أو من النازحين، أو لديهم وضع هجرة غير آمن.

لقد أدت جائحة فيروس كوفيد-19 إلى زيادة تهميش هذه الفئات، مثلما ستفعل الجوائح والأزمات المستقبلية في حال عدم تحقق تقدم عالمي على صعيد حقوق النساء والفتيات وجدول أعمال المرأة والسلام والأمن (WPS). توفر أجنحة المرأة والسلام والأمن إطار عمل أساسي لبرنامج وسياسة مستدامين سيعملان، حال تطبيقهما، على خلق مجتمعات أكثر سلمًا وإرساءً لحقوق النساء والفتيات. ويمكن لهذا البحث التشاركي وتوصياته تحفيز تحقيق أهداف أجنحة المرأة والسلام والأمن مستقبلاً من خلال إقامة علاقات جديدة أو توطيد العلاقات القائمة بالفعل بين الحكومات والمجتمع الدولي والمجتمع المدني والمنظمات النسوية ومنظمات حقوق المرأة. ولذا، يُعد من الضروري تخصيص الوقاية والاستجابات وُسُل التعافي الحالية والمستقبلية لضمان وفائها بحقوق النساء والفتيات واحتياجاتهن وتجاربهن المتنوعة.

التمويل: تتطلب توصيات التعافي والاستجابة العالميين الخاصة بجائحة فيروس كوفيد-19 والجوائح والأزمات المستقبلية الواردة في هذا التقرير توفر التمويل وإحداث تغييرات فورية في نماذج التمويل الحالية. ومن ثم فإنها سوف تتطلب من الجهات المانحة التأكد من زيادة الوصول إلى التمويل المرن والأساسي والمباشر وطويل المدى من جانب منظمات حقوق المرأة، وبخاصة تلك الكائنة في بلدان جنوب العالم بما في ذلك المنظمات العاملة في مجال تداخلات الهويات المهمشة، على المدى الطويل كما ستتطلب من الجهات المانحة تعديل نماذج تمويلها الخاصة بالاستجابة الطارئة لضمان إمكانية اتخاذها قرارات سريعة وتشاركية خلال الأزمات بما يضمن تمويل البرامج فضلاً عن ضمان مرونة إبلاغ المشاركين بالمشروعات القائمة.

تغيير الأعراف الاجتماعية: ترتبط النتائج الواردة في هذا التقرير وعدم المساواة بين الجنسين المتفشية ارتباطاً مباشراً بالأعراف الذكورية والسلطوية والاجتماعية التي تستبعد وتهمش النساء والفتيات وتقوض حقوقهن واحتياجاتهن وتجاربهن، (وخاصة بالنسبة للأشخاص المرشدين داخلياً) IDPs (واللاجئين والأقليات الإثنية والدينية وكبار السن والمراهقين والنساء الأرمال والفتيات). تتطلب التوصيات الواردة في هذا التقرير من الجهات المانحة والحكومات توفير الدعم والتمويل لتغيير الأعراف الاجتماعية والجنسانية الذي يركز على الأساليب الشمولية والتحويلية التي تتفاعل مع مجموعة شاملة من أصحاب المصلحة الذين يؤثرون (من خلال الدعم أو المنع) على الإقبال على مبادرات المساواة الجندرية.

النهج الشامل للاستجابة للجائحة والأزمة، وتحقيق أجنحة المرأة والسلام والأمن: تتميز التوصيات الواردة في هذا التقرير بكونها مترابطة. ومن ثم فإن الموضوعات المرتبطة بإحدى التوصيات غالباً ما تكون مرتبطة بغيرها. لذلك من الضروري أن يقوم المجتمع الدولي والحكومات بتنفيذ هذه التوصيات بشكل شامل. وسيعني تناول توصية واحدة فقط وإعطائها الأولوية أن الاستجابة والتأهب لجائحة فيروس كوفيد-19 (وللجوائح والأزمات المستقبلية) سيستمران في إقصاء النساء والفتيات ويزيدان من تفاقم عدم المساواة بين الجنسين وانعدام الأمن وتفاقم الصراع.

التوصيات والأدلة

1. **وضع خطط استجابة للطوارئ تراعي الجنسين:** يجب أن تضع الحكومات خطط استجابة طارئة تراعي الجنسين بشأن الجوائح والأزمات بدعم من قبل المجتمع الدولي بمجرد ظهور الأزمات مع تحديث تلك الخطط بانتظام مع تطور المواقف. ويجب أن توضح خطط الاستجابة الطارئة التأثير المختلف لجائحة فيروس كوفيد-19 والجوائح والأزمات المستقبلية على النساء والفتيات والرجال والفتيان مع مراعاة هوياتهم المتداخلة. وفي حالة وجود خطط استجابة طارئة تراعي الجنسين بشأن الاستجابة لجائحة فيروس كوفيد-19، فإنه يتعين حينئذ تحديثها ومراقبتها بانتظام، وفي حالة عدم وجودها، يجب وضعها كأولوية قصوى. وينبغي أن تشمل هذه الخطط الحقوق والاحتياجات والمصالح والتجارب لمختلف النساء والفتيات. كما ينبغي وضع مثل هذه الخطط بالتعاون مع المجتمع المدني (خاصة منظمات حقوق المرأة)، ويجب أن تكون تشاركية، وتراعي السياقات المحلية والإقليمية المختلفة. كما يجب أن تكون هذه الخطط مستندة إلى تحليل متعدد الجوانب للصراع القائم على نوع الجنس وبيانات تشمل الهويات الجنسية والهويات المتداخلة الأخرى وتصنفها حسب، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: العمر والجنس والميول الجنسية والهوية الجنسية والأقليات الدينية والإثنية، وذلك مع إيلاء الاعتبار الواجب إلى مسائل الوضع الاجتماعي والاقتصادي والحالة الاجتماعية والإعاقة. (يمكن العثور على الدليل الكامل لهذه التوصية في الصفحة 10 من التقرير).

2. **ضمان الوصول إلى الرعاية الصحية الشاملة والاستثمار فيها:** على المدى الطويل، يجب على مقدمي خدمات الرعاية الصحية والحكومات والمجتمع الدولي زيادة الاستثمار الذي يعالج التعارض مع إعطاء الأولويات التاريخي ونقص تمويل الخدمات الصحية، خاصة الخدمات المخصصة للنساء والفتيات. ويجب أن يقترن هذا الاستثمار المتزايد طويل الأجل باستجابات فورية تحمي وتضمن حصول النساء والفتيات (بما في ذلك النساء والفتيات من المناطق النائية والمتأثرة

بالصراع) على الخدمات. ويجب أن تشمل خدمات الرعاية الصحية طويلة وقصيرة الأمد على ما يلي: أنه يمكن الوصول إليها، وتُتيح الوصول المتكافئ للنساء والفتيات إلى مستلزمات الوقاية والحماية، أن تتواصل وتعمل مع المنظمات المحلية والسلطات المحلية، أن تشمل الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي، وأن تدعم سلامة ورفاهية العاملات في مجال الرعاية الصحية في الخطوط الأمامية، مع الإقرار بما يقدمه من رعاية زائدة غير مدفوعة الأجر خارج نطاق ساعات العمل، وأنها مقدمة للنساء والفتيات، وخاصة ذوات الهويات المهمشة والمتداخلة منهن. ومن أجل ضمان عدم تخلف أحد عن الركب، يجب على المجتمع الدولي أيضًا أن يواصل دعم مخطط COVAX ماليًا، فضلًا عن المساهمة بجراجات اللقاح الزائدة التي اشتريتها البلدان ذات الدخل المرتفع. (يمكن العثور على الدليل الكامل لهذه التوصية في الصفحة 12 من التقرير.)

3. ضمان توفير خدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية (SRHR): يجب على الحكومات والمجتمع الدولي تمويل برامج الصحة الجنسية والإنجابية وإعطائها الأولوية في الاستجابة لجائحة فيروس كوفيد-19، والاستجابة للجوائح والأزمات والتعافي منها في المستقبل. كما يجب أن تضمن هذه البرامج إمكانية الوصول إلى الخدمات وأن آليات الاستجابة الأخرى، مثل تدابير الإغلاق والحجر الصحي، لا تمنع الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. (يمكن العثور على الدليل الكامل لهذه التوصية في الصفحة 15 من التقرير.)

4. مراعاة منع منع العنف القائم على النوع الجنسي (GBV) والوقاية منه والاستجابة له حسب الضرورة: يجب على الحكومات والمجتمع الدولي تمويل حملات منع العنف القائم على النوع الجنسي والوقاية منه والاستجابة له حسب الضرورة ومراعاة ذلك أثناء الأزمة. وقد يتطلب هذا إشراك مختلف فئات النساء والفتيات ومنظمات حقوق المرأة على نحو هادف في تصميم الاستجابات وتنفيذها ومراقبتها. ويتعين تعزيز آليات الإبلاغ والوصول إلى العدالة، وإقرار آليات التعاون ومسارات الإحالة التي: تشمل المنظمات الدولية والوطنية، والتي يمكن الوصول إليها، والتي يمكن تكييفها بما يناسب سياق الأزمة. ويتعين كذلك وضع الحد الأدنى من المعايير وإجراءات التشغيل القياسية لجميع مقدمي الخدمات الحكوميين وغير الحكوميين. كما يجب أن يقرن توفير الخدمات بوضع التشريعات وزيادة الوعي وتغيير الأعراف الاجتماعية. وكذلك ينبغي دمج منع العنف القائم على النوع الجنسي والوقاية منه والاستجابة له في البرامج التنموية والإنسانية وتلك المتعلقة بإرساء السلام. ويجب أن تُعالج برامج منع العنف القائم على النوع الجنسي جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك زواج الأطفال والعنف الأسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث والاتجار بالبشر والعنف الجنسي والتحرش الجنسي والعنف عبر الإنترنت، فضلًا عن الطبيعة المتربطة لجميع أشكال العنف القائم على النوع الجنسي. ويجب أن تقيّم آليات الاستجابة الأخرى التأثير المحتمل على منع العنف القائم على النوع الجنسي قبل تطبيقها لضمان أنها لا تؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة، وخاصة التعرض للعنف (انظر التوصية رقم 1 بشأن خطط الاستجابة الطارئة التي تراعي الجنسين). (يمكن العثور على الدليل الكامل لهذه التوصية في الصفحة 16 من التقرير.)

5. تحويل النماذج الاقتصادية وسبل العيش والحماية الاجتماعية ومعالجة الرعاية غير المدفوعة: على المدى الطويل، يجب أن تتغير النماذج الاقتصادية للتأكد من أنها تركز على الأفراد والبيئة. وعلى المدى القصير والمتوسط، يجب على الحكومات والمجتمع الدولي تمويل بدائل سبل العيش بالإضافة إلى الحماية الاجتماعية الشاملة التي تصل على وجه التحديد إلى النساء في قطاع الاقتصاد غير الرسمي وكذلك العاملين في القطاعات الأكثر تضررًا والذين فقدوا وظائفهم ومصادر دخلهم وليس لديهم أي حماية اجتماعية أو مدخرات يمكنهم الاستناد إليها. وينبغي أن يشمل ذلك إطلاق برامج الأمن الغذائي والنقدي في حالات الطوارئ، بالإضافة إلى إنشاء جمعيات المدخرات والقروض ودعمها) والوصول إلى الشبكات والجامعات، وتوفير التدريب. كما ينبغي التأكد من توفير الحماية القانونية للنساء والفتيات، وخاصة العاملات في القطاعات غير الرسمية واللاتي ليس لديهن وضع هجرة آمن، وكذلك توفير معدات الحماية الشخصية عند اللزوم. كما يجب إيقاف سداد القروض إلى المؤسسات، وكذلك المصارف، مؤقتًا. كما ينبغي أن تقرر خطط الاستجابة الوطنية والمحلية للجائحة بعبء الرعاية غير المدفوعة الذي لا يتناسب مع الذي تتحمله النساء والفتيات ومن ثمّ العمل على معالجته. (يمكن العثور على الدليل الكامل لهذه التوصية في الصفحة 20 من التقرير.)

6. زيادة الوصول المتكافئ والمراعي للاعتبارات الجنسانية إلى المعلومات والتكنولوجيا والسلامة على الإنترنت: يجب على الحكومات والمجتمع الدولي ضمان أن النساء والفتيات المهمشات، في الأماكن النائية والمتأثرة بالصراع، يمكنهن الوصول إلى التعليم والعمل والمعلومات والفضاءات الإلكترونية. يمكن أن يشمل ذلك الوصول المجاني أو المدعوم إلى الإنترنت والأجهزة الذكية لمنع المزيد من الإقصاء والتهميش. يجب أن تضمن المنصات الإلكترونية حماية النساء والفتيات اللواتي يصلن إلى الفضاءات الإلكترونية من التشهير والهجمات والتهديدات، ويجب أن تتصدى للمعلومات المضللة المنتشرة عبر الإنترنت. كما يجب أن تراعي خطط الطوارئ الاتصال خارج نطاق الإنترنت، والوصول إلى المناطق التي لا تتوفر فيها الكهرباء أو المتضررة بانقطاع التيار الكهربائي. بالإضافة إلى الفضاءات الإلكترونية، يجب توفير حملات التوعية "أعرف حقوقك" وتقديم الخدمات. وينبغي أن تستهدف حملات التوعية النساء والفتيات، وكذلك الأشخاص الذين لديهم قرارات تتعلق بحياتهم. ويجب أن تتصدى الحملات بشكل منهجي إلى المعلومات المضللة. (يمكن العثور على الدليل الكامل لهذه التوصية في الصفحة 24 من التقرير.)

7. إعطاء الأولوية للسلام والحد من النزعة العسكرية وانعدام الأمن: يجب على الحكومات والمجتمع الدولي ضمان أن تكون الاستجابات لجائحة كوفيد-19 والأزمات والجوائح المستقبلية محورها الإنسان وأن تركز على احتياجات المجتمع وليس السلطات. ويجب عليها التأكد من أن تدابير الاستجابة للأزمات مراعية للجنسين ولا تؤثر سلبًا على النساء والفتيات، وخاصة إذا كانت الأجهزة الأمنية مشاركة في التنفيذ. وهذا يتطلب تحليلًا مستمرًا للصراع القائم على النوع الجنساني للتخفيف من حدة الاستجابات العسكرية للأزمات. ويتعين على الدول حظر توريد الأسلحة والمعدات العسكرية أثناء الأزمات. ويجب على المجتمع الدولي والحكومات الدعوة إلى السلام ووقف إطلاق النار وإيقاف عمليات الإغلاق أو الحصار القائمة مسبقًا من أجل ضمان عدم تفاقم الأزمة بسبب زيادة الصراعات وانعدام الأمن. (يمكن العثور على الدليل الكامل لهذه التوصية في الصفحة 26 من التقرير.)

8. تحسين المشاركة الهادفة للمرأة في المجالات العامة والخاصة والسياسية: يجب على الحكومات والمجتمع الدولي دعم المشاركة الهادفة على المدى القريب أو البعيد للنساء والفتيات في جميع المجالات العامة والخاصة والسياسية. كما يجب عليها التأكد من التوازن على مستوى النوع الجنساني في جميع فرق صنع القرار على المستويات المحلية والوطنية والدولية. وهذا يجب أن يضمن، على الأقل، إعطاء الأولوية للمشاركة السياسية للنساء والفتيات في جميع مسارات عملية السلام. كما يجب توزيع الحصص على مستوى العالم لزيادة مشاركة النساء والفتيات. ومع ذلك، يجب أن تكون هذه المشاركة متقاطعة، مع التركيز على المشاركة النشطة والهادفة للفئات الأكثر تهميشاً من النساء والفتيات، وليس فقط تلك الفئات الأكثر شيوعاً من حيث التمكن من الوصول إلى أماكن صنع القرار. ويجب على الحكومات والمجتمع الدولي دعم شبكات النساء والفتيات والمساحات الآمنة وإشراك منظمات حقوق المرأة في تصميم برامج المشاركة وتنفيذها ومراقبتها. (يمكن العثور على الدليل الكامل لهذه التوصية في الصفحة 28 من التقرير).

9. تمويل المنظمات والشبكات والحركات النسوية والمعنية بحقوق المرأة: يجب على الحكومات والمجتمع الدولي الاعتراف رسمياً بالدور الأساسي لحقوق المرأة والمنظمات والشبكات والحركات النسوية وتزويدها بالموارد الكافية من خلال التمويل المباشر والأساسي والمرن وطويل الأجل. كما يجب تمكين المنظمات والشبكات والحركات المعنية بحقوق المرأة من تعديل برامجها أثناء الاستجابة للأزمات والحادة والتعافي، وذلك دون الحاجة إلى اتفاق مسبق من الجهات المانحة أو وجود متطلبات خاصة بالإبلاغ. ويجب كذلك أن تشارك المنظمات غير الحكومية الدولية والجهات المانحة في شراكات سليمة ومتساوية تركز على الاحتياجات السياقية الوطنية والمحلية بدلاً من الأولويات الدولية وأولويات الجهات المانحة. ومن الضروري أيضاً تزويد المنظمات والشبكات والحركات المعنية بحقوق المرأة بالدعم النفسي والاجتماعي لضمان وصول موظفي الخطوط الأمامية إلى الخدمات من أجل سلامتهم. بالإضافة إلى تسهيل سبل تعزيز المنظمات والشبكات والحركات المعنية بحقوق المرأة، وذلك عند الضرورة، خاصة عن طريق توفر التمويل المرن بحيث يحددون سبل التدعيم التنظيمي الخاص بهم ويدعمون رفاه موظفيهم ومجتمعاتهم، حسب الضرورة. (يمكن العثور على الدليل الكامل لهذه التوصية في الصفحة 31 من التقرير).

10. الاستثمار في أساليب المساءلة والشفافية والتحول: يتعين على الحكومات ضمان خضوعها للمساءلة أمام شعوبها في بلدانها. ويجب على المجتمع الدولي التأكد من أن تمويله يصب في مصلحة البلد التي يتم العمل فيها بالإضافة إلى ضمان شفافيته وخضوع الجهات المتلقية له للمساءلة. وهذا من شأنه أن يضمن توفر المساءلة العامة عن التمويل، وخاصة تمويل الاستجابة للأزمات، وتحمل الجهات المانحة والحكومات المسؤولية عن تمويل الاستجابة للجوائح والأوبئة العالمية. كما أن هذا يضمن جمع الإيرادات الوطنية (مثل تحصيل الضرائب) وتوزيعها بالتساوي. ويتعين على الحكومات التصدي للفساد، لا سيما الفساد المرتبط بالاستجابة للجوائح والأوبئة العالمية. ويجب على الجهات المانحة استخدام السبل الدبلوماسية للدعوة إلى المساءلة والشفافية والفضاء المتاح للمجتمع المدني. علاوة على ذلك، يجب على الجهات المانحة وضع سياسات وبرامج وتمويلها من أجل التصدي للأعراف الاجتماعية الذكورية التي تعمل على إدامة عدم المساواة بين الجنسين. (يمكن العثور على الدليل الكامل لهذه التوصية في الصفحة 34 من التقرير).

الشركاء



هذا تقرير مستقل تم إجراؤه بتكليف وتمويل من قبل وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث. هذه المواد ممولة من خلال معونة بريطانية من حكومة المملكة المتحدة، إلا أن الآراء التي تم الإعراب عنها لا تمثل بالضرورة السياسات الرسمية لحكومة المملكة المتحدة.

الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف (المؤلفين) ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو الأمم المتحدة أو أي من المنظمات التابعة لها.

This report is funded by:



HM Government